

Distr.: Limited
6 October 1999

ARABIC

Original: Chinese and English

الجمعية العامة



اللجنة المختصة لوضع اتفاقية لمكافحة

الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الدورة الخامسة

فينا ، ٤ - ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

البند ٤ من جدول الأعمال

النظر في الصك القانوني الدولي الإضافي المتعلق بمكافحة

صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخائر والاتجار

بها بصورة غير مشروعة

الاقتراحات والمساهمات الواردة من الحكومات بشأن مشروع بروتوكول مكافحة
صنع الأسلحة النارية والذخيرة وسائر المعدات ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير
مشروعة ، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الصين : تعليقات واقتراحات بشأن مشروع بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية
والذخيرة وسائر المعدات ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير مشروعة ، المكمل
لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

المادة الأولى : العلاقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الفقرة ١

١ - توافق الصين على الفقرة ١ من المادة الأولى بصيغتها الحالية .

الفقرة ٢

٢ - لا تجد الصين صعوبة في تقبل الصياغة الواردة في الفقرة ٢ من المادة الأولى ولكنها ترى
أنه ينبغي نقل تلك الفقرة الى المادة الثالثة .

المادة الثانية : التعاريف

الفقرة الفرعية (ج)

٣ - على وجه العموم ، تفهم الصين عبارة "الأسلحة النارية" على أنها تعني أي سلاح فتاك ذي
سبطانة يمكنه أن يطلق رصاصة أو قذيفة بفعل مادة متفجرة ، ولكنها لا تشمل الأسلحة العسكرية

الكبيرة ، مثل نظم القذائف أو الصواريخ المحمولة المضادة للدبابات أو نظم القذائف المضادة للطائرات أو مدافع الموتر . واتساقاً مع هذا الفهم ، تتردد الصين في تأييد تفسير عام لتعريف الأسلحة النارية .

٤ - وفيما يتعلق بالمتفجرات ، ينبغي التشديد على أن للمتفجرات والأسلحة النارية استخدامات مختلفة اختلافاً واضحاً : فالمتفجرات تستعمل على نطاق واسع في المجالين الصناعي والتجاري بينما يكاد ينحصر استخدام الأسلحة النارية في استخدامها كأسلحة . وبالتالي ، قد لا يكون من المناسب أن تدمج أحكام بشأن المتفجرات في مشروع البروتوكول وأن تطبق على كل من الأسلحة النارية والمتفجرات القيود ذاتها المفروضة على صنعها واستيرادها وتصديرها . غير أن الصين توافق تماماً على أن المتفجرات بالغة الخطورة إذا ما وقعت في أيدي المجرمين وأن التعاون الدولي ضروري لمكافحة الجريمة التي تستخدم فيها المتفجرات . وفي هذا الصدد ، تؤيد الصين اقتراح اليابان بشأن استكشاف إمكانية صوغ بروتوكول منفصل أو معالجة المسألة في محافل أخرى .

الفقرة الفرعية (هـ)

٥ - تقترح الصين إلغاء الفقرة الفرعية (هـ) '٢' . وترد أسباب ذلك مبينة في التعليقات على المادة التاسعة أدناه .

المادة الثالثة : الغرض

الفقرتان الفرعيتان (أ) و (ب)

٦ - يمكن ادماج الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) معا في جملة واحدة وجيزة على النحو التالي :

"(أ) ترويج وتيسير التعاون بين الدول الأطراف في هذا البروتوكول وفي الاتفاقية في جهودها الرامية الى منع ومكافحة واستئصال صنع الأسلحة النارية والذخيرة والمعدات ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير مشروعة ."

المادة الرابعة : النطاق

٧ - ترى الصين أن نطاق البروتوكول ينبغي أن ينحصر في الأنشطة الجنائية ذات الصلة بصنع الأسلحة النارية والذخيرة وسائر المعدات ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير مشروعة وأنه ينبغي بذل جهود للامتناع عن تجاوز الولاية المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة باقتحام مجالات ذات صلة بتدابير نزع السلاح ومراقبة الأسلحة ، ومن ذلك مثلاً مراقبة وشفافية عمليات النقل المشروع للأسلحة الصغيرة من دولة الى أخرى وجمع الأسلحة والتصرف فيها عقب نزاع .

٨ - وبالتالي ، تقترح الصين أن يكون نص المادة الرابعة ، المتعلقة بالنطاق ، على النحو التالي :

"ينطبق هذا البروتوكول على جميع أصناف الأسلحة النارية والذخيرة وسائر المعدات ذات الصلة التي يجري تداولها وصنعها تجارياً ، لكنه لا ينطبق على الصفقات أو عمليات النقل بين دولة وأخرى لأغراض تتعلق بالأمن الوطني أو على الأسلحة النارية المصنوعة حصراً لتزويد جيش دولة طرف أو قواتها الأمنية بالسلاح ."

المادة الرابعة مكررا : السيادة

٩ - تؤيد الصين تماما الأحكام الواردة في المادة الرابعة مكررا ، التي اقترحها وفد المكسيك (A/AC.254/5/Add.1 و Corr.1) .

المادة الخامسة : التجريم

الفقرة ٣

١٠ - بالرغم من أن للصين لوائحها الداخلية التي تحظر انتهاك حظر توريد الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن ، تقترح الصين إلغاء الفقرة ٣ التي لا تمت للجريمة المنظمة عبر الوطنية سوى بصلة قليلة والتي قد تشكل تعديا على الاستقلال القضائي للدول الأطراف .

المادة التاسعة : وسم الأسلحة النارية

الفقرة الفرعية ١ (أ)

١١ - ان صانعي الأسلحة النارية في الصين ملزمون بموجب القانون بوضع وسم ملائم على كل سلاح ناري ساعة انتاجه بصرف النظر عن الغرض الذي يقصد استخدامه فيه (أي ما اذا كان يقصد استخدامه في الأغراض العسكرية أو المدنية) . ولكن ، قد يختلف الوسم حسب الاستخدام المقصود للأسلحة النارية . وترى الصين أن المعايير المتعلقة بتحديد ما هو وسم ملائم ينبغي أن تكون أي شيء يمكن الجهة المختصة لدى الدولة الطرف من تعقب مصدر السلاح الناري . لذلك ، سيكون كافيا اشتراط أن يشمل الوسم بلد الصنع وأن تترك لكل دولة طرف مسألة التقرير بشأن المعلومات الأخرى التي ينبغي أن يشملها الوسم . ولزيادة تيسير التعرف على بلد الصنع ، يمكن النظر في وضع نظام عالمي لرموز البلدان .

الفقرة الفرعية ١ (ب)

١٢ - لا تشترط الصين وسم الأسلحة النارية المستوردة . وينبغي انعام النظر في أحكام الفقرة الفرعية ١ (ب) بصيغتها الحالية وزيادة مناقشتها . واعتبارا للممارسات المتباينة في مختلف البلدان بشأن الأسلحة النارية المستوردة ، قد يكون كافيا أن تحمل الأسلحة النارية وسمًا وحيدًا يمكن الاهتداء اليه ويسجل بالكامل أثناء عملية تصدير الأسلحة النارية واستيرادها . وبالتالي ، فان الفقرة الفرعية ١ (أ) من المادة التاسعة ، مشفوعة بالفقرة الفرعية ١ (أ) من المادة الثامنة يمكن أن تحل مشكلة تعقب مصدر الأسلحة النارية المستوردة ، مما يريح الدول الأعضاء من عبء الاضطرار الى اجراء تغييرات على قوانينها وممارساتها الراهنة . وعلى أية حال ، بإمكان البلدان المستوردة أن تقرر ما اذا كانت ستسم الأسلحة النارية المستوردة أم لا بعد استيرادها .

المادة العاشرة : منع اعادة تشغيل الأسلحة النارية المعطلة

١٣ - تأيد الصين فكرة منع اعادة تشغيل الأسلحة النارية المعطلة ، لكن الحكم الوارد في المادة العاشرة يحتاج الى مزيد من التوضيح .

المادة الحادية عشرة : المتطلبات العامة بشأن نظم رخص أو أذون التصدير والاستيراد والعبور

١٤ - فيما يتعلق بالمادة الحادية عشرة ، لا تلاقي الصين أي صعوبة ذات صلة بمتطلبات التصدير والاستيراد ، لكن لها تحفظات فيما يتعلق برخص العبور وأذون اعادة النقل حيث ان الأحكام ذات الصلة بذلك تحتاج الى مزيد من الوضوح . ففي المقام الأول ، يحتاج تعريف "العبور" ذاته الى مزيد من التوضيح . وترى الصين أن اشتراط رخصة العبور يضع حتما عبئا أثقل على كاهل بلد العبور . وعلاوة على ذلك ، ليس واضحا في الحكم الحالي ما اذا كان المستورد أو المصدر هو الذي ينبغي له أن يطلب رخصة العبور . كما أن العلاقة بين العبور واعادة الشحن تحتاج الى توضيح .

١٥ - وفيما يتعلق باشتراط الموافقة الخطية من البلد المصدر قبل اعادة التصدير أو اعادة النقل ، ترى الصين أن كيفية التصرف في الأسلحة النارية المستوردة هي حق سيادة للبلد المستورد حيث انه ، بوجه عام ، حالما تسلم السلع للمستورد ، ينتقل حق الملكية الى المستورد الذي يصبح بدوره مسؤولا عن التصرف في السلع . ومن شأن شهادة المستهلك النهائي أن تساعد على الحيلولة دون اعادة تصدير الأسلحة النارية أو اعادة نقلها دون موافقة البلد المصدر .

المادة الرابعة عشر : تبادل المعلومات

الفقرة ١

١٦ - في الفقرة ١ ، تقترح الصين اضافة العبارة "ومع أخذ شواغلها الأمنية أو التجارية المشروعة في الاعتبار" بعد كلمتي "المنطبقة عليها" .

المادة السابعة عشرة : السرية

١٧ - تقترح الصين تعديل الجملة الأخيرة من المادة السابعة عشرة لكي يصبح نصها كالتالي :

"وإذا تعذر الحفاظ على تلك السرية لأسباب قانونية ، وجب اشعار الدولة الطرف التي ينتظر منها أن تقدم المعلومات بذلك قبل تقديمها المعلومات ."